حلم "جبل صلب" كأول منجم تعديني يتبخر

أزمة تمويل تعصف بأكبر وأهم مشروع استثماري في اليمن

اشعر بالحزن الشديد كون مشروع استثماري عملاق مثل "جبل صلب" تم إدراجه مؤخراً في خانة المشاريع الاستثمارية المتعثرة في اليمن والتي يزيد عددها على ٦٥ مشروعا تكلف مليارات الدولارات.
أسباب التعثر غامضة حتى الآن لكنها بالدرجة الأولى كما يبدو من خلال المعلومات التي حصلنا عليها أزمة تمويلية وخلافات عاصفة بين الشريك المستثمر الرئيسي المتمثل بمجموعة شركات محلية والجهة التمويلية للمشروع وهي مصارف وبنوك اجنبية.

تحقيق/ محمد راجح

موقع المشروع في منطقة «الفرضة نهم»

المنجم سيجعل اليمن ضمن اكبر ٢٠ دولة منتجة للزنك على مستوى العالم

●..يقع المشروع بمنطقة نهم في محافظة مأرب وتصل كلفته إلى ما يقرب من ٢٠٠مليون دولار بالشراكة بين شركة بريطانية ومجموعة شركات رجل الاعمال اليمني المعروف شاهر عبدالحق.

هذا المشروع الضخم والعملاق والذي يعد اكبر واهم مشروع استثماري في اليمن كان مقرر له معالجة ٨٠٠ الف طن من الزنك الخام سنوياً وتحويلها إلى ٨٠ الف طن من الزنك المركز.

منجم "جبل صلب" في حال تنفيذه سيجعل اليمن ضمن اكبر ٢٠ دولة منتجة للزنك على مستوى العالم واستغلال اكبر ثروة تتميز بها البلد والمشكلة بالمعادن وما يحتويه هذا القطاع من خامات هائلة تدخل في العديد من الصناعات التحويلية وغيرها من الفرص الاقتصادية الواعدة ورفد خزينة الدولة بنحو ١٦٠مليون دولار سنوياً .

●..يرى خبراء، ان الموارد المعدنية في اليمن مثل النفط والغاز استقرت في المناطق الاكثر اضطراباً،حيث يقع منجم جبل صلب بالقرب من قرية الفرضة في محافظة مأرب، على تقاطع مناطق تسيطر عليها ثلاث مجموعات قبلية قوية ومعروف ان الاشتباكات المحلية بالزنك ستتجنب عليهما اجتياز ٢٣٠ كم على الطريق السريع، وتجاوز العديد من نقاط التفتيش القبلية الموجودة من السابق نحو الميناء الغربي في الحديدة،كما أن مواقع التعدين المحتملة الاخرى مطوقة بمناطق تهيمن عليها القبائل في محافظات حجة وصعدة وشبوة والجوف.

ويؤكد عبدالجليل الصلاحي نائب رئيس لجنة تشغيل المشروع ان السبب الرئيسي لتوقف هذا المشروع العملاق يرجع للأزمة المالية التي عصفت بالعالم خلال الاعوام الماضية الأمر الذي ادى إلى تضرر الممولين بشكل كبير بالأزمة وتوقف المشروع.

ويتحدث الصلاحي عن مخاض عسير مر به هذا المشروع الهام ابتداء بالمشاكل الأمنية والتحديات الاستثمارية وصولاً إلى الأزمة المالية التي خلفت مشكلة تمويل ادت إلى تعثر المشروع.

ويشير إلى ان هناك مساعي حثيثة لإيجاد جهات تمويلية جديدة للدخول في شراكة استثمارية لاعادة العمل في المشروع ومواصلة ما تم البدء به في فتح وتشغيل أول منجم للمعادن في اليمن

متخصص في الزنك والرصاص.

ويقول: إن هناك تفاهمات وموافقات مبدئية من قبل شركات ومستثمرين إقليميين ومحليين لضخ تمويلات واستثمارات لتنفيذ المشروع مطلع العام القادم.

أسباب

●..ويقول رجل الأعمال احمد الشليف احد المستثمرين في جبل صلب : تعاونا فيه واشتغلنا لكن الشركة المنفذة انسحبت.

ويعتقد الشليف ان السبب الرئيسي يعود للأزمة المالية العالمية والشريك اليمني على ما يبدو خذل الشركة الأجنبية.

ويضيف : المشروع لا يعتبر فاشلاً ، إذا انسحبت شركة هناك شركات مستعدة للدخول بدلا لتنفيذ المشروع ، لكن من ناحية الفشل لا يعتبر فاشلاً ، الثروة موجودة والدراسات موجودة .

ويقول : مشكلتنا تتمثل في منح تراخيص استثمارية لمشاريع بدون معايير محددة تضمن تنفيذها ونجاحها خلال فترة زمنية محددة في كل دول العالم يمنحوك ترخيصاً وفقا لفترة زمنية محددة لتنفيذه ، إذا لم تنفذه خلال هذه الفترة يتم سحب المشروع منك.

ويؤكد ضرورة ضبط عملية منح التراخيص ووجود لمعايير يتم اشتراطها لنجاح المشاريع،لكن في نفس الوقت والحديث لا يزال للشليف: لست مع وضع عراقيل امام المستثمرين كل ابناء المناطق يرحبون بأي مشروع لانه يعتبر مصدر رزق لهم. ويرى أن أغلب المشاريع تم اختارها وسيلة بهدف الاعفاءات الجمركية ،ولهذا يجب على الحكومة ان تتابع وتتاكد من الاعفاءات الممنوحة هل هي لمشاريع حقيقية أو وهمية وهل هي لاغراض شخصية أو لا.

ويشدد على أن الحكومة لا يجب أن تقصر بواجباتها تجاه المستثمر بسحب المشروع لانها ستكلفها خسارة باهظة ولهذا ينبغي دراسة الوضع قبل اتخاذ اي قرار.

قطاع واعد

●..ويرى الشليف أن هذا القطاع الواعد يعاني العديد من المشاكل والعراقيل أهمها غياب البنية التحتية ،لان تصدير الصخور والاحجار والشروة المعدنية يحتاج الى موانئ خاصة لا تتوفر لدينا ، ولهذا ليس لدينا خيار الا تصديرها ضمن المواشي والمواد الغذائية عبر ميناء واحد ورصيف واحد وهذا امر غير معقول.

ويؤكد أن الوقت قد حان للتركيز على قطاع المعادن ، من خلال إيجاد بنية تحتية من كهرباء، وطرقات وموانئ وقبل كل هذا امن واستقرار ، وتامين الطرقات والمحاجر لخلق بيئة آمنة للمستثمرين.

لافتاً إلى أن الاهتمام بهذا القطاع وخلق بيئة آمنة ومواتية للاستثمارات وتتاكد من الإعفاءات الممنوحة هل هي لمشاريع حقيقية أو وهمية وهل هي لاغراض شخصية أو لا.

ويشدد على أن الحكومة لا يجب أن تقصر بواجباتها تجاه المستثمر بسحب المشروع لانها ستكلفها خسارة باهظة ولهذا ينبغي دراسة الوضع قبل اتخاذ اي قرار.

قطاع واعد

●..ويرى الشليف أن هذا القطاع الواعد يعاني العديد من المشاكل والعراقيل أهمها غياب البنية التحتية ،لان تصدير الصخور والاحجار والشروة المعدنية يحتاج الى موانئ خاصة لا تتوفر لدينا ، ولهذا ليس لدينا خيار الا تصديرها ضمن المواشي والمواد الغذائية عبر ميناء واحد ورصيف واحد وهذا امر غير معقول.

ويؤكد ضرورة ضبط عملية منح التراخيص ووجود لمعايير يتم اشتراطها لنجاح المشاريع،لكن في نفس الوقت والحديث لا يزال للشليف: لست مع وضع عراقيل امام المستثمرين كل ابناء المناطق يرحبون بأي مشروع لانه يعتبر مصدر رزق لهم. ويرى أن أغلب المشاريع تم اختارها وسيلة بهدف الاعفاءات الجمركية ،ولهذا يجب على الحكومة ان تتابع وتتاكد من الإعفاءات الممنوحة هل هي لمشاريع حقيقية أو وهمية وهل هي لاغراض شخصية أو لا.

ويشدد على أن الحكومة لا يجب أن تقصر بواجباتها تجاه المستثمر بسحب المشروع لانها ستكلفها خسارة باهظة ولهذا ينبغي دراسة الوضع قبل اتخاذ اي قرار.

الاعمال الإنشائية في بداية تدشين المشروع

ويوجد هذه الخامات نتيجة للعديد من المقومات القائمة في هذا الخصوص.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل انشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسالة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

استغلال

●..ويدعو اقتصاديون إلى ضرورة استغلال الإمكانيات الهائلة لقطاع المعادن وتنمية الصناعات الاستخراجية للدور الذي يمكن ان تلعبه في التنمية الاقتصادية.

مؤكدين أهمية الثروات الطبيعية والاستخراجية التي تمتلكها بلادنا والتي التركيز على تنميتها بشكل أمثل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلال الفرص الاستثمارية التي يتمتع بها هذا القطاع الواعد.

وتمتلك اليمن ثروة معدنية متنوعة ومتعددة وفرصاً استثمارية مغرية في هذا المجال الذي يحتاج للمزيد من الدعم والاهتمام الحكومي، وكذا تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلاله بشكل اقتصادي وتنموي أمثل.

ويتطلب قطاع الصناعات الاستخراجية تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية والخدمية وإيجاد مصادر تمويل متنوعة لاستغلال واستثمار هذه الثروة الواعدة.

ويشمل المدخل الاساسي لتنمية هذا القطاع في التأكد من وجود الاحتياطيات المناسبة من الخامات المعدنية واقتصاديات الانتفاع منها.

ويؤكد الخبراء أهمية تعزيز تنمية واستغلال الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من الأنشطة التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

بحث المشاريع الممولة من البنك الدولي في مجالات الطرق الريفية وحماية المدن

●..صنعاء/سبأ

بحث وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبدالله الكرشمي أمس بصنعاء مع المدير الإقليمي للبنك الدولي هارد فيشر المشاريع التي ساهم البنك الدولي في تمويلها عبر برنامج تنمية الطرق الريفية وحماية المدن من كوارث السيول مثل مشروعي حماية مدينة تعز من اضرار السيول التي يتم تنفيذها بمساعدة من البنك الدولي.

وفي اللقاء الذي حضره مدير البنك الدولي في اليمن وائل زقوت، اكد الوزير الكرشمي على الاهمية الاستراتيجية لمشروع طريق عمران – عدن والذي سيبدأ كمرحلة أولى من عدن إلى تعز بطول ١٤٠ كيلو مترا بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية وإمكانية مشاركة البنك الدولي في تمويل الفجوة المالية في هذه المشروع الهام.

وثمن وزير الاشغال جهود البنك الدولي في مساهمته بتمويل مشاريع البنى التحتية ممثلة بقطاع الطرق.

من جهته اشاد المدير الإقليمي للبنك الدولي هارتوج شافر بجهود وزارة الاشغال التي تبذلها لاستيعاب تمويلات البنك الدولي في تنفيذ مشاريع الطرق والتي كان للوزارة الأثر الكبير في حصولها على العديد من المنح التي قدمها البنك الدولي.

حضر اللقاء، وكيل أول وزارة الاشغال العامة والطرق الدكتور عبدالملك الجولحي ووكيل وزارة الأشغال العامة والطرق عبدالحكيم الحاكم وعدد من المختصين في الوزارة.

افتتاح فرع جديد بالبريقة: أصول بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك ترتفع الى ٣٣٢ مليار ريال بنهاية العام ٢٠١٢م

●..الثورة/ خاص

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك منصر صالح القعيطي أن اجمالي أصول البنك وصلت إلى ٣٣٢ مليار ريال بنهاية العام ٢٠١٢م فيما بلغت الودائع ٢٨٣ مليار ريال.

وقال القعيطي في حفل افتتاح فرع البنك بمدينة البريقة محافظة عدن: إن اجمالي الاستثمارات التي يشملها كاك بنك بلغت لنفس الفترة ٢٠٧ مليارات ريال

وفي الافتتاح أشاد الامين العام للمجلس المحلي بمحافظة عدن عبدالكريم شائف بالنشاط الذي يقوم به البنك في الحركة التجارية والاستثمارية في اليمن مرحبا بفتتاح الفرع الجديد والذي سيضيف خدمات مصرفية جديد لتعزيز النشاط الاقتصادي الذي تشهده محافظة عدن.

واكد الامين العام على اهمية الدور الذي سيضطلع به هذا الفرع لما تحتاجه مدينة البريقة من خدمات مصرفية لجهاز الدولة والقطاع الخاص .. معربا عن امله في ان تتنوع الخدمات بما يخدم الاقتصاد الوطني وصولا الى انشاء سوق مالي كبير في اطار استثمارات كبرى لمدينة عدن.

من جانبه لفت رئيس مجلس إدارة البنك بان افتتاح هذا الفرع يأتي لمواجهة حاجة مدينة البريقة .. منوها الى ان كاك بنك يعمل على تنوع خدماته المصرفية وينتشر في عموم محافظات الجمهورية والتي بلغت ٨٥ فرعا ومكتبا .

ارتفاع الأصول الخارجية للجهاز المصرفي إلى ١,٥ تريليون ريال

●..خاص/الثورة

سجلت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢م ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١,٢٪ مقارنة بما كانت عليه في شهر أغسطس ٢٠١٢م.

وأظهرت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي أن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي ارتفعت الى تريليون و٥٠٣ مليارات ريال في سبتمبر ٢٠١٢م مقابل تريليون و٤٨٩ مليار ريال في أغسطس ٢٠١٢م وبارتفاع يقدر بـ ١٧,٨ مليار ريال .

وكان تقرير حكومي قد أشار إلى أن صافي الأصول الخارجية اثرت على العرض النقدي بدرجه متذبذبة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م حيث ارتفع الأثر الترسمي لعمل نمو الأصول الخارجية من ٥ ٣,/عام ٢٠٠٧م إلى ١,٧٪ عام ٢٠٠٨م ثم انخفض إلى سالب ٢,٧٪ نهاية ٢٠٠٩م ، مما عكس تقلصا في صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بالسالب بواقع ٤٩,٧ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة بالعام السابق، نتيجة لانخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط من ٤٣٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ١٩٥٨,٨ مليون دولار عام٢٠٠٩م.

وفي جانب صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية كان هناك انخفاض في معدل النمو بالسالب ٢,١٪ عام ٢٠٠٧م ارتفع إلى ١٠,٥٪ عام ٢٠٠٨م ثم ارتفع بشكل كبير نهاية عام ٢٠٠٩م محققا معدل نمو بلغ ٢,٤٥٪.

فيما تعد الشريك التجاري الأول لليمن

الوقود المعدني يتصدر السلع الإماراتية المصدرة لليمن بقيمة ١٨٢ مليار ريال

●..تقرير/ احمد الطيار

تصدر الوقود المعدني قائمة السلع الإماراتية المصدرة لليمن لبيلغ في العام ٢٠١١م ١٨٢ مليارا و٣١ مليون ريال مشكلا نسبة ٣٦,٩٪ من قيمة الواردات اليمنية من الإمارات البالغة ٢١٧مليارا و ٥٥١ مليون ريال.

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري الأول لليمن في الواردات حسب بلد المنشأ للمرة السادسة على التوالي لتستأثر بما نسبته ١٠,٦٨٪ من قيمة الواردات اليمنية البالغة تريليونين و٣٧ مليارا و٤٢٤ مليون ريال في ٢٠١١م .

ورغم أن الامارات تعد الشريك التجاري الأول لليمن فإن الواردات اليمنية منها شهدت تراجعا بنسبة بمقدار ٦٠ مليارا و٨٨٩ مليون ريال خلال العام ٢٠١١م حيث تراجعت من ٢٧٨ مليارا و٤٤٠ مليون ريال عام ٢٠١٠م إلى ٢١٧ مليارا و٥٥١ مليون ريال في ٢٠١١م وبنسبة ٢١,٩٪ .

وحسب احدث اصدارات الجهاز المركزي للإحصاء للعام الحالي ٢٠١٣م صدرت الامارات العربية المتحدة لليمن منتجات متنوعة بلغ حجمها مليوناً و١٨٨ الف طن احتل الوقود المعدني المرتبة الأولى بكميات تبلغ ٩٥٣,٧ الف طن وفي المرتبة الثانية من الواردات اليمنية من الامارات جاءت الالبان ومنتجات صناعة الالبان ومنتجات صالحة للاكل من اصل حيواني ونباتي وبلغت الكميات المستوردة منها ٥٨٨٢ طنا بقيمة ٦ مليارات و٢٣١ مليون ريال يليها اللدائن ومصنوعاتها بقيمة ٤مليارات و٤٤٣ مليون ريال ثم سفن وقوارب للصيد بقيمة ٣ مليارات و٤٤١ مليون ريال .

واستوردت اليمن من الامارات مصنوعات من حديد وصلب وفولاذ بقيمة مليارين و١٥٢ مليون ريال ،وزيوت حيوانية ونباتية بقيمة مليار و٤٤٨ مليون ريال ثم مخضرات الحبوب ومنتجاتها بقيمة مليار و ٦٨٠ مليون ريال ومنتجات الصيدلة بقيمة مليار و٥٣٦ مليون ريال وأجهزة وادوات آلية بقيمة مليار و٥٧٨ مليون ريال ثم ملح وكبريت وأسمنت وأحجار كالسية بقيمة مليار و٣٣١ مليون ريال.

كما تم استيراد سكر ومصنوعات سكرية بقيمة مليارا و١٩٦ مليون ريال ونكيبة ٢٦٩١ طنا مليها الألومنيوم ومصنوعاتها بقيمة مليار و٦٧ مليون ريال.

كما تم استيراد الات كهربائية واجزائها بقيمة ٩٣٨ مليون ريال وكتب وصحف وغيرها من منتجات الطباعة والنشر بقيمة ٨٢٣ مليون ريال وأوراق مقوى وكرتون بقيمة ٦٦٨ مليون ريال ومخضرات فواكه بقيمة ٥١٠ ملايين ريال ومخضرات غذائية متنوعة بقيمة ٥٠٩ ملايين ريال وزجاج ومصنوعاته بقيمة ٥٠٢ مليون ريال ومن فئة ٤٠٠ مليون ريال تم استيراد زيوت عطرية بقيمة ٤٧٣ مليون ريال ومنتجات من خزف بقيمة ٤٢٤ مليون ريال .

واستوردت اليمن من الامارات منتجات كيميائية متنوعة بقيمة ٣٧٩ مليون ريال ومنتجات مطاحن بقيمة ٣٥٣ مليون ريال وكاكاو ومحضراته بقيمة ٣٢٨ مليون ريال ومنتجات كيميائية عضوية بـ٢٧٧ مليون ريال وخلاصات الدباغة بقيمة ٢٠٦ ملايين ريال

وفواكه وثمار صالحة للاكل بقيمة ١٨٣ مليون ريال ومركبات واجزائها بقيمة ١٧٠ مليون ريال وبن وشاي بقيمة ١٣٩ مليون ريال واحجار كريمة بقيمة ١٣٠ مليون ريال وسجاد بقيمة ١٠٤ ملايين ريال، بالإضافة لحبوب بـ٧٧ مليون ريال وخشب بقيمة ٦٠ مليون ريال.